

2020

المملكة في ظل تفشي وباء فيروس كورونا

المملكة في ظل تفشي وباء فيروس كورونا

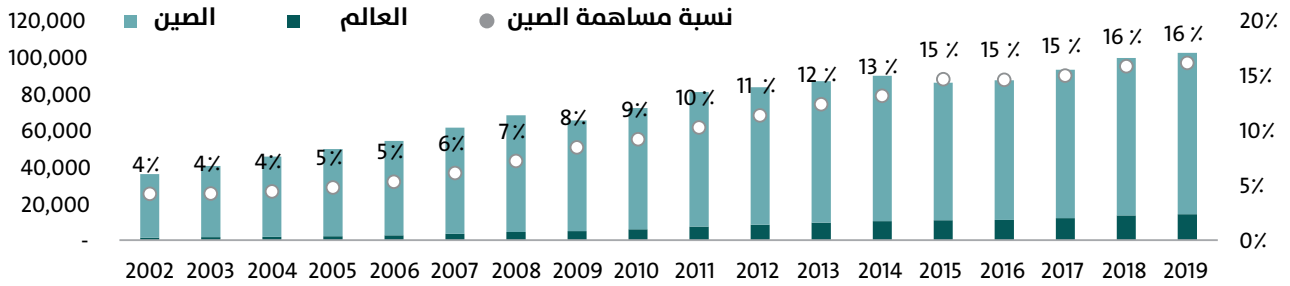
14 أبريل 2020

ادى تفشي وباء فيروس كورونا (COVID-19) في يناير الماضي في الصين الى رد فعل متسلسل الأحداث الاقتصادية اثر على العالم كله. وبالنظر إلى كون الصين لاعبا رئيسيا في الاقتصاد العالمي، فإن انخفاض إنتاجيتها يمكن أن يدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود. و الاقتصاد السعودي ليس في مأمن من مثل هذا التأثير. لذلك كان من المهم استكشاف تأثير هذا الوباء على القطاعات المختلفة في المملكة.

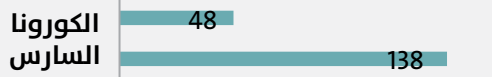
النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي العالمي

• تم تأكيد فيروس كورونا لأول مرة في مقاطعة هوبي، وبالأخص في مدينة ووهان. وتمثل المقاطعة حوالي 4,5% من إجمالي إنتاج الصين. وتضررت صادرات الصين بشدة منذ ذلك الحين، مما أدى إلى تعطل سلاسل التوريد والامداد العالمية. ويبدو أنه ال يوجد قطاع آمن من تأثير الوباء، حيث أغلقت متاجر البيع بالتجزئة وانهارت السياحة وانخفضت أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب.

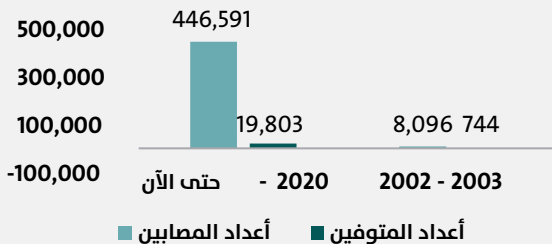
• على عكس ما حدث مع وباء السارس في عام 2002، فمن المتوقع أن يكون لفيروس كورونا تأثير أكبر على الاقتصاد. فقد أصبح الاقتصاد الصيني الآن أكبر بأربع مرات مما كان عليه في عام 2002، وهو ما يمثل حوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. علاوة على ذلك، أدت سرعة انتشار الفيروس مقارنة بالسارس إلى توقف مفاجئ في الاقتصاد بسبب التداعيات الصارمة من الحكومات كمدولة لوقف الانتشار.



سرعة انتشار الفيروس لأول 1,000 شخص (بالأيام)



سرعة انتشار الفيروس مقابل فيروس السارس



• تلعب الصين دورا رئيسيا في سلاسل التوريد والامداد العالمية، مما يعني أن إغلاق المحافظات التي تمثل 69% من إجمالي الناتج المحلي الصيني تسببت في نفاذ مكونات الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، كان للإغلاق تأثيرا مزدوجا على السياحة العالمية والطلب على النفط. وبينما ينفق السياح الصينيون حوالي 279 مليار دولار أمريكي على السفر خارج الصين، فإن قيود السفر التي حدثت من حركة 48 مليون شخص حدثت من الطلب على النفط.

• وقد غير بنك جولدمان ساكس توقعاته لإجمالي الناتج المحلي في الربع الأول للصين إلى انكماش سنوي بنسبة 9% بدلا من نمو بـ 2,5% في توقعات سابقة. وبعد تفشي الوباء، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,9% فقط (مقارنة بـ 6,1% في 2019)، في حين خفضت شركة اقتصاديات أكسفورد توقعاتها للنمو العالمي إلى 2,3% وهو أضعف نمو سنوي منذ عام 2009.

التأثير على اقتصاد السعودية

لقد تسبب وباء فيروس كورونا في الضغط على الاقتصاد السعودي من خلال ثلاثة محاور رئيسية.

- انخفاض أسعار النفط:

شهد الطلب على النفط انخفاضا كبيرا بسبب التباطؤ الاقتصادي في ظل تفشي الوباء، وتأثر جزئيا بعد تعديل التصنيف العالمي لمؤسسة اس اند بي لأسعار خام برنت إلى 10 دولارات فقط للبرميل. ويمثل قطاع النفط والغاز حوالي 50 % من إجمالي الناتج المحلي وحوالي 70 % من عائدات التصدير. وقد انخفضت الأسعار بشكل كبير بعد فشل أوبك وحلفائها في التوصل إلى اتفاق لخفض الكميات المنتجة. ففي 20 مارس، انخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي لشهر أبريل ب 2,79 دولار أمريكي أو 11,06 % لتستقر عند 22,43 دولار أمريكي للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت ب 1,49 دولار أمريكي أو 5,2 % ليستقر عند 26,98 دولار أمريكي للبرميل.

- ضرب قطاع السياحة والسفر في المملكة العربية السعودية:

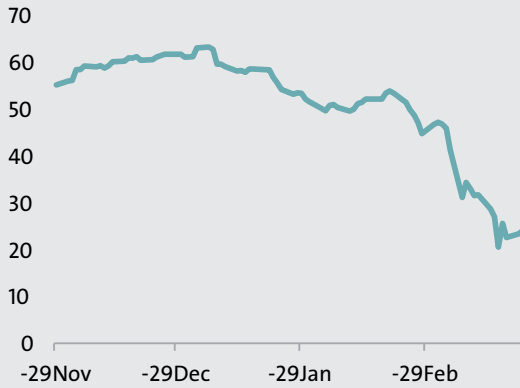
كإجراء لوقف انتشار الوباء في المملكة، أوقفت الحكومة السعودية السفر الدولي إلى المملكة وفرضت حظرا على العمرة. ان هذا الحظر يفرض خسارة كبيرة على السياحة بالسعودية (موسم الحج)، حيث تستقبل السعودية حوالي 20 مليون سائح كل عام لأغراض دينية.

- التقلبات في سوق رأس المال:

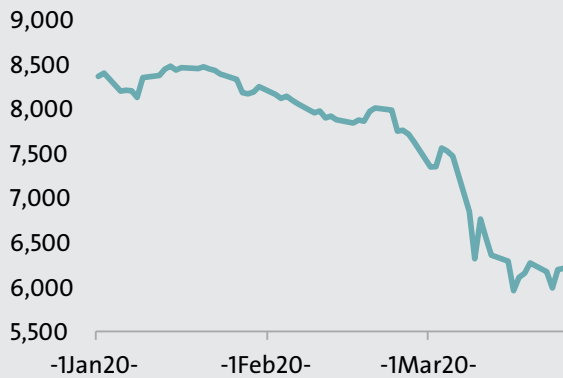
بالنظر إلى الحالة الاقتصادية الحالية، من المحتمل ألا تصل الشركات ذات الأتمانيات الضعيفة إلى سوق الأسهم هذا العام، بالإضافة إلى ذلك فقد سادت حالة من الذعر منذ انتشار الوباء داخل السوق انعكست على انخفاض مؤشر تداول و مؤشر داو جونز الصناعي ما يؤكد أن حالة الذعر هذه لا تقتصر على المملكة وحدها.

على الرغم من أن سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة يمكن أن تساعد في إعادة الثقة واستعادة الطلب، فلن تتمكن السياسات الداعمة من منع الاضطرابات التي نجمت عن الإغلاق القسري وقيود السفر. وعلاوة على ذلك، فقد كان لبعض سياسات التيسير النقدي والمالي (مثل خفض أسعار الفائدة وتوفير الأموال للشركات) أثرا عكسيا على سوق الأسهم. فبدلا من توفير وسيلة آمنة للاقتصاد من أي مخاطر سلبية مرتبطة بانتشار الفيروس، فقد بعثت برسالة حول مدى خطورة الوضع مما زاد من التقلبات في سوق الأسهم.

أسعار النفط بالدولار لكل برميل
للفترة من ديسمبر 2019 إلى مارس 2020



مؤشر تداول
للفترة من يناير إلى مارس 2020



مؤشر داو جونز الصناعي
للفترة من يناير إلى مارس 2020



في حين لم يأمن أي قطاع من الاضطراب الناجم عن انتشار الفيروس، فقد اختلف تأثير الفيروس على القطاعات المختلفة للاقتصاد السعودي. فقد أصيبت بعض القطاعات بالشلل على الفور بسبب التداعيات (بما في ذلك قطاعي التجزئة والضيافة) بينما أصيب قطاع الطاقة بانخفاض في أسعار النفط وسط انخفاض الطلب. في الوقت نفسه، يبدو أن قطاع العقارات لم يتأثر بعد بالأحداث الجارية.

في ظل الافتراض بأن وباء فيروس كورونا هو حالة قصيرة المدى، تمكنا من تقدير التأثير المحتمل على الاقتصاد السعودي لكل قطاع.

قطاع الطاقة:

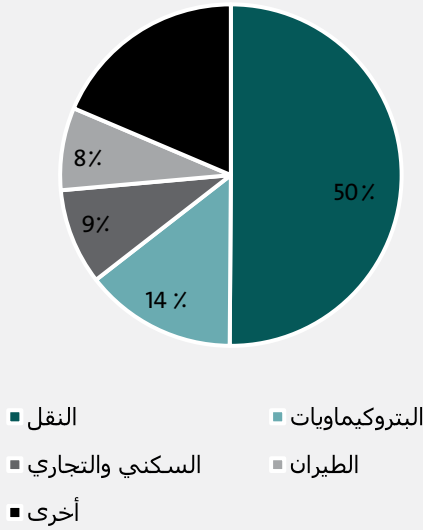
بعد فشل اتفاق منظمة أوبك وحلفاؤها على خفض الإنتاج، حدثت زيادة كبيرة في إمدادات النفط من السعودية وروسيا. ومع ارتفاع الإنتاج في سوق متسم بمعرض زائد (لا سيما وسط انخفاض الطلب العالمي بسبب الوباء) فمن الإنصاف أن نستنتج أن قطاع الطاقة يواجه أصعب فتراته منذ أكثر من عقد من الزمان. العالم حاليا يشهد برميل نفط مساويا لـ 20 دولارا للمرة الأولى منذ حوالي 20 عاما.

وبحسب ما ورد فقد شهد استهلاك النفط أول انكماش له منذ عام 2009 بسبب القيود الصارمة على السفر وعمليات الإغلاق الرئيسية في مختلف البلدان كمحاولة لوقف انتشار الفيروس. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فمن المتوقع انخفاض الطلب العالمي على النفط بمقدار 1,1 مليون برميل في اليوم خلال هذا العام، بافتراض العودة إلى الوضع الطبيعي في النصف الثاني من هذا عام. وقد انخفض الطلب الصيني بمقدار 1,8 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي بينما انخفض الطلب العالمي بمقدار 2,5 مليون برميل في اليوم.

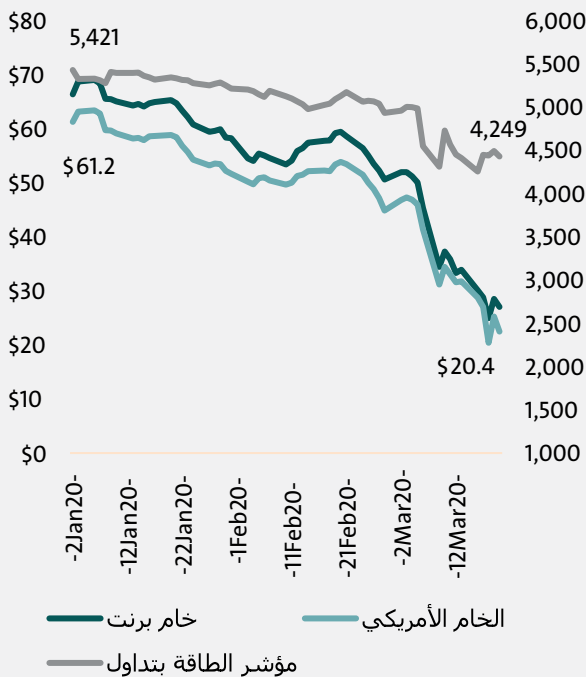
ونتيجة لهذه التطورات السلبية، أعلنت أرامكو عن خطتها لخفض النفقات الرأسمالية في محاولة لتخفيف تأثير ظروف السوق المتدهورة. جدير بالذكر أن قيمة شركة النفط العملاقة تراجعت من 2 تريليون دولار أمريكي في ديسمبر إلى 1,6 تريليون دولار أمريكي، علاوة على ذلك، يتم تداولها حاليا عند 30,6 ريال سعودي (اعتبارا من 1 أبريل)، وهو أقل من سعر الاكتتاب العام الأولي بقيمة 32,0 ريال سعودي.

لا تزال التوقعات على المدى القصير لقطاع الطاقة مقلقة حيث يستمر الطلب في الانخفاض في ضوء القيود التنظيمية للحد من انتشار فيروس كورونا. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تظل أسعار النفط تحت الضغط مع زيادة إنتاج السعودية وروسيا والإمارات.

نسب الطلب لكل قطاع
(دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)



أسعار النفط ومؤشر الطاقة بتداول



قطاع الخدمات الاستهلاكية:

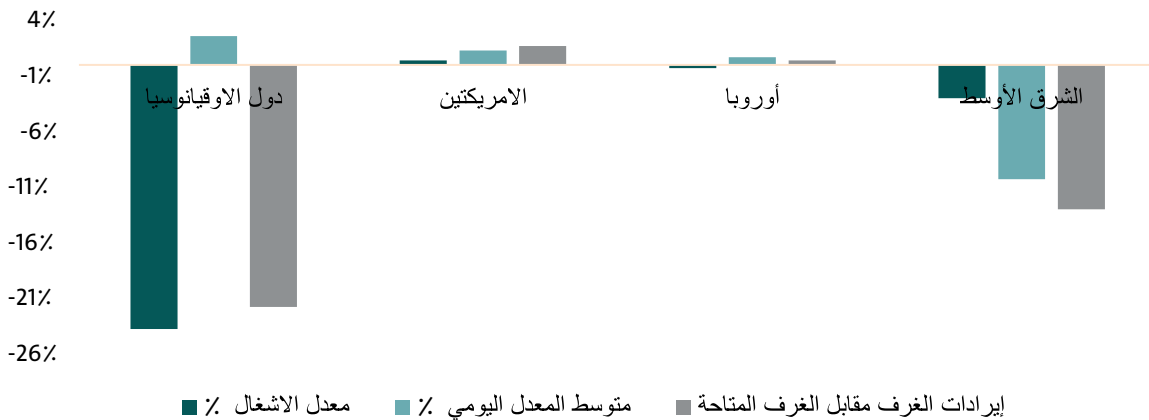
تلقت صناعة الضيافة والسياحة اقوى ضربة لها منذ عام 2009. وبحسب ما زعم أنه بسبب وباء فيروس الكورونا، اضطرت شركات النقل ان تسرح بعض من موظفيها وتستعد للخسائر الهائلة المتوقعة. في غضون ذلك، أعلنت الحكومة السعودية حظر السفر لجميع الرحلات الدولية ابتداء من 15 مارس والرحلات الداخلية اعتبارا من 21 مارس. إن الاضطراب الحادث في موسم الحج (مع العلم أنه يؤديه حوالي 18 مليون مسلم كل عام) سيترجم إلى خسائر فادحة في قطاعي الضيافة والسياحة في النصف الأول من عام 2020.

تعد مجموعة الحكير ومجموعة سيرا القابضة وشركة التمويل ضحايا رئيسيين لقيود السفر. وكونها شركة تدر 70 ٪ من عائداتها من خدمات التمويل على متن الطائرات، من المتوقع أن تعاني شركة التمويل بشكل كبير بالتوازي مع صناعة خطوط الطيران. وقد أعلنت الشركة عن تأخير في أقساط توزيعات الأرباح عن الربع الرابع لعام 2019 للحفاظ على رصيدها النقدي بسبب عدم الاستقرار المقبل.

وتعاني الحكير من منافسة شديدة في العامين الماضيين مما أدى إلى خسائر. تبدو النظرة العامة لشركة الحكير غامضة بعض الشيء بالنظر إلى أن الشركة تولد 50 ٪ من إيراداتها من خدمات الضيافة، والجزء الأكبر من نسبة 50 ٪ الأخرى يأتي من أماكن الترفيه، التي أعلنت الشركة عن إغلاقها مؤخرا.

وبالمثل تواجه سيرا رياحا معاكسة في النصف الاول من هذا العام كونها في قلب القطاع المتضرر (حيث تقدم خدمات حجز التذاكر وخدمات حجز الفنادق). وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تحقق 40 ٪ من إيراداتها من خدمات بيع تذاكر الطيران وحوالي 11 ٪ من حجوزات الفنادق. في حين أن دور تحصل على ما يقرب من 80 ٪ من إيراداتها من العمليات الفندقية، حيث تدير 65 ٪ من الغرف في مكة المكرمة، وهي وجهة سنوية لأكثر من 18 مليون حاج في الظروف العادية. ولم تستطع مراكز اللياقة البدنية التملص من تداعيات فيروس الكورونا أيضا، فقد أعلنت لجام سبورتس عن إغلاق جميع مراكز اللياقة البدنية الخاصة بها، ومن المتوقع أن تؤخر النفقات الغير ضرورية بالإضافة الى وقف الانفاق الرأسمالي للمحافظة على مركز السيولة النقدية حتى تستأنف عملياتها.

التغيرات العالمية لمعدلات الاشغال الفندقية
معدلات التغير للفترة من فبراير 2020 مقابل فبراير 2019

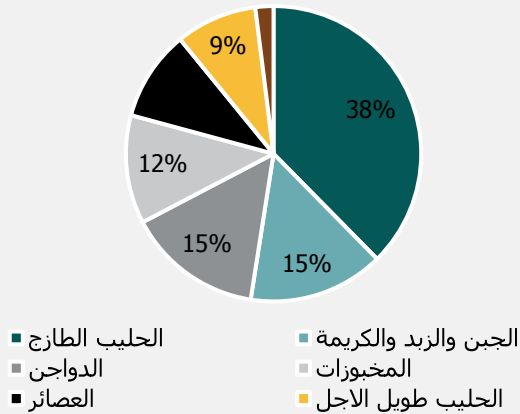


المصدر: شركة سميث للأبحاث في مجال السياحة
لم يظهر تأثير فيروس الكورونا بالكامل في فبراير 2020 على صناعة الضيافة نظرا لقيود السفر المتزايدة بدءا من نهاية فبراير 2020.

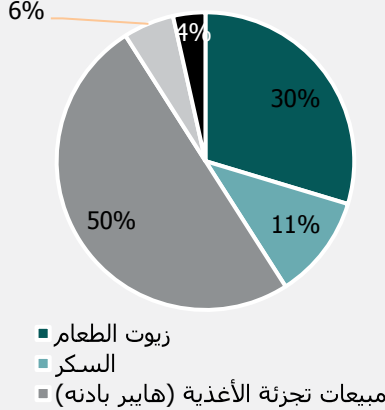
قطاع الأغذية والبيع بالتجزئة:

من ردود الفعل الشائعة تجاه انتشار وباء فيروس الكورونا التخزين والشراء بذر، الذي كان شريان الحياة لقطاع الأغذية والمشروبات في وقت الاتجاه الهابط العام. قد تكون شركات بيع المواد الغذائية والمشروبات بالتجزئة أو المنتجة (بما في ذلك أسواق العثيم ومراعي وسدافكو وصافولا) من بين الشركات القليلة التي شهدت تأثيرا إيجابيا على المدى القصير بسبب الزيادة المتوقعة في حجم السلة في الربع الأول من عام 2020. وفي الوقت نفسه، قطاع التجزئة.

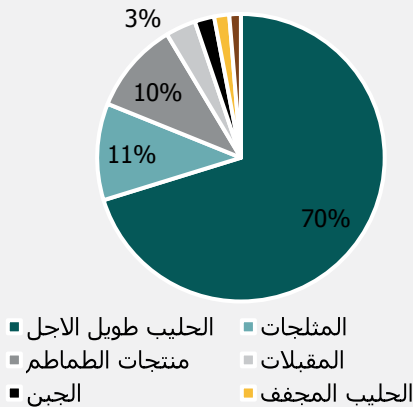
مبيعات أقسام المراعي



مبيعات أقسام صافولا



مبيعات أقسام سدافكو



على وشك رؤية رياح معاكسة كبيرة على خلفية التصعيد التنظيمي الأخير على الرغم من عدم وجوده على رأس قائمة القطاعات الأكثر حساسية بعد تفشي المرض.

وقد أثر الفيروس على قطاع التجزئة بطريقتين رئيسيتين. الأولى في جانب العرض فقد كان هناك خلل كبير في سلاسل التوريد (بسبب الإغلاق الرئيسي للصناعات التحويلية في الصين)، مما أثر على واردات الشركات مثل إكسترا وجريز. والآخرى تمثلت في الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لاحتواء انتشار الفيروس في المملكة (والتي شملت الإغلاق الكامل للمراكز التجارية) وإغلاق دور السينما وعمليات توصيل الطلبات فقط من المطاعم والمقاهي.

هذه المقاييس تغير بشكل كبير من الحركة المرورية للمستهلكين بالمولات في مراكز التسوق ودفعها إلى الصفر، مما أدى في النهاية إلى إغلاق المتاجر لساكو وإكسترا و جريز ولازوردي حيث تعمل متاجرهم في مراكز التسوق.

وقد خطت جريز خطوة أبعد، حيث أغلقت جميع متاجرها في المملكة، بما في ذلك تلك الموجودة خارج مراكز التسوق. أما شركة إكسترا هي الأكثر مرونة في ظروف الإغلاق الحالية، نظرا لأن 10% فقط من متاجرها تم إغلاقها مقارنة بـ 44% لشركة ساكو وحوالي 85% لشركة جريز، وفقا لأحدث إفصاح.

على الرغم من أن إغلاق المتاجر تترجم إلى انخفاض تدفق الإيرادات، إلا أنه مع شركات البيع بالتجزئة، فإن الأمر مجرد تأخر في الطلب بدلا من خسارة كاملة. نتوقع أن ترتفع المبيعات بعد إعادة فتح مراكز التسوق، حيث ستمكن الشركات من تعويض المبيعات التي توقفت خلال فترة الحجر الصحي. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يحول الوضع الحالي انتباه شركات البيع بالتجزئة إلى أهمية البنية التحتية القوية للتجارة الإلكترونية وقيمة الحفاظ على الأعمال التجارية. من الواضح أنه بينما يكافح معظم بائعي التجزئة للنجاة من الغرق، تتمتع إكسترا بفرصة كبيرة للاستفادة من موقعها القوي في التجارة الإلكترونية، والذي يجب أن يكون فائدة كبيرة للمبيعات.

قطاع العقارات

صناديق الاستثمار العقاري وإدارة العقارات وتطويرها

يبدو أن صناعة العقارات هي الصناعة الأقل تأثراً خلال جائحة وباء فيروس كورونا، ولكن من المرجح أن يكون هذا على المدى القصير. حيث ينطبق نمط التأثيرات المختلفة على القطاعات الفرعية المختلفة على قطاع العقارات أيضاً. في حين أن العقارات وصناديق الاستثمار العقاري التي تركز بشكل كبير على الضيافة أو العقارات التجارية هي الأكثر تأثراً، فمن المحتمل أن تشهد القطاعات الفرعية مثل المكاتب والعقارات السكنية تحولا طويلا الأمد في الطلب من أجل تلبية الذوق المطور و المتغير حديثا بسبب الوباء.

المكاتب

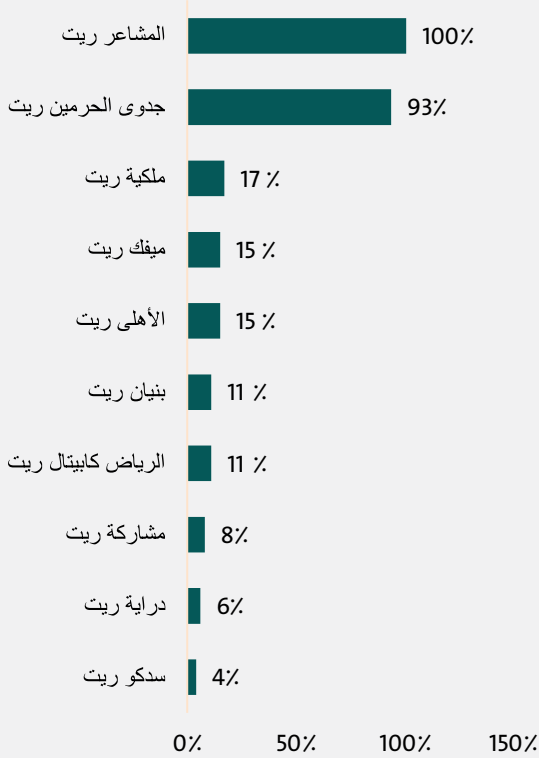
مع تشجيع المزيد من الموظفين على العمل من المنزل، كوسيلة لوقف انتشار فيروس كورونا، يشهد أصحاب العمل في الوقت نفسه إمكانية التخلص من المساحات المكتبية الكبيرة في محاولة للحد من النفقات العامة. إذا استنتج أصحاب العمل أن إنتاجية موظفيهم هي نفسها أثناء عملهم من المنزل، فمن المحتمل أن يستثمرون في البنية التحتية التكنولوجية لدعم الاتصال في بيئة العمل خارج العمل. ومع ذلك، يمكن أن يتحول الطلب على المكاتب من مكاتب كبيرة إلى مكاتب أصغر وأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية وذات بصمة مساحة أصغر. يمتلك صندوق سدكو ريت أعلى نسبة تعرض لقطاع المكاتب، حيث تمثل المكاتب 33 % من محفظة الصندوق. واللاعبون الرئيسيون الآخرون في هذا القطاع هم الراجحي ريت (29 %) و دراية ريت (25 %) و جدوى السعودية ريت (18%).

قطاع الضيافة:

تأثر قطاع الضيافة بشكل كبير بالتدابير المتخذة لاحتواء تفشي المرض. مع حظر الرحلات الجوية الدولية مع تعليق الحج والعمرة، لم يكن لدى قطاع الضيافة شبكة أمان خلال تفشي الوباء. سوف تتأثر العقارات وصناديق الاستثمار العقاري ذات المحافظ المتركزة في مكة والمدينة، وخاصة في قطاع الضيافة بشكل سلبي في عام 2020 حيث تعتمد مصادر الإيرادات على معدلات الإشغال في الفنادق. جبل عمر و طيبة للاستثمار من بين الشركات التي من المتوقع أن تكون الأكثر معاناة خلال هذا الوباء، حيث تأثرت أنشطتها بالفعل من خلال الانخفاض الكبير في معدلات الإشغال في فنادقهم. وبالمثل، فمن المتوقع أيضا أن تعاني صناديق الاستثمار العقاري المحتوية على نسبة كبيرة من عقارات الضيافة. أعلنت جدوى الحرمين (93 % نسبة عقارات الضيافة بمحفظتها) تعليق عقود الإيجار الفندقية، نظرا لطبيعة الوضع، الأمر الذي يثبت أن حتى تأمين عقود طويلة الأجل لا يكفي لدعم صناديق الاستثمار العقاري خلال انخفاض مفاجئ في الطلب. كما تدير المشاعر ريت عقاراتها لغرض وحيد هو استضافة الحجاج. وعلى الرغم من أن الشركة لم تعلن عن أي تعليق للعقود حتى الآن، إلا أنه ليس سيناريو بعيد المنال.

ومن ناحية أخرى، فمن المقرر أن يرتد قطاع الضيافة مرة أخرى بشكل أسرع من القطاعات العقارية الأخرى بمجرد انتهاء الحجر الصحي، بشكل رئيسي حيث يتوقع من السياح المسلمين استئناف الحج في أقرب وقت ممكن.

نسبة عقارات الضيافة من إجمالي محفظة كل صندوق ريت



■ نسبة الضيافة من إجمالي محفظة كل صندوق ريت

القطاعات التجاري والترفيهي

يتمثل الشاغل الرئيسي للقطاع العقاري التجاري والتجزئة في تداعيات فيروس كورونا المفروضة من قبل المملكة. وتشمل هذه النتائج الإغلاق الكامل لجميع المتنزهات وأماكن الترفيه في مراكز التسوق، مما كان له تأثير مباشر على الإيرادات المتولدة من متاجر البقالة ومراكز التسوق ومحلات البيع بالتجزئة ومراكز التسوق.

غالبية صناديق الاستثمار العقاري

لديها عقود طويلة الأجل مع المستأجرين (ولكن بالنظر إلى الطبيعة غير المسبوقة للوضع) قد يكون تعليق العقود سيناريو محتمل. ومن المتوقع أن تكون النتائج المالية لعام 2020 مخيبة للأمال، خاصة في حالة الإغلاق المطول للمحلات، ومع ذلك، لن ينخفض الطلب على المواد الغذائية والأساسيات الأخرى. لكن الحالة النفسية التي توجه الطلب الخاص بالمستهلكين ستتغير. كلما زاد عدد الأشخاص الذين يعتمدون على التسوق عبر الإنترنت، زادت مخاطر المتاجر الملموسة. فحينها سيتعين على مالكي المتاجر استيعاب المستهلك عبر الإنترنت وبالتالي مراعاة أحجام المتاجر وتخطيطاتها ونقاط التسليم عند تصميم المتاجر.

السكني:

يبدو أن قطاع العقارات السكنية هو الأكثر دفاعية في قطاع العقارات، لأنه من غير المحتمل أن يتأثر على الفور بالنظر إلى طبيعة عقودها. ويتمثل الشاغل الرئيسي في حالة الإغلاق المطول للأعمال، والذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات البطالة. حيث سيكون المقيمون أول من يغادر المملكة. إن رحيل عدد كبير من الوافدين من شأنه أن يقلل بشكل كبير من الطلب على العقارات السكنية، خاصة في فئة الشقق الصغيرة.

من منظور شركات صناديق الاستثمار العقاري، يعد الإسكان ضروريا (حيث انه يعتبر الملاذ العقاري الآمن). ستظل صناديق الاستثمار العقاري ذات التركيز العالي للعقارات السكنية في محافظها، بما في ذلك جدوى السعودية ومشاركة ريت، دفاعية في الوقت الحالي. ومع ذلك، إذا تفاقم تفشي المرض واغرق الاقتصاد في ركود، (مما أثر على دخل المستهلكين) فإنه حينها حتى القطاع السكني لا يعتبر كحصن آمن.

ومن جانب إيجابي آخر، فقد تدفع أسعار الفائدة المتدنية المزيد من الناس إلى الاندفاع إلى الاقتراض لغرض الرهن العقاري أو شراء العقارات من أجل تأمين الحصول على معدلات منخفضة لم تحدث من قبل.

الإجراءات التي تتخذها الحكومة السعودية والتي يمكن أن تغير الطلب على قطاع العقارات

منع الحجاج من دخول البلاد.



تعليق رحلات الطيران الدولية



إغلاق جميع وسائل الترفيه مناطق ومراكز تجارية ومطاعم.



تعليق الحضور في أماكن العمل في جميع الكيانات بالقطاع الخاص.



تخفيض ساما لمعدل الربو الى ١٠٠ نقطة أساس والربو العكسي الى ٧٥ نقطة أساس

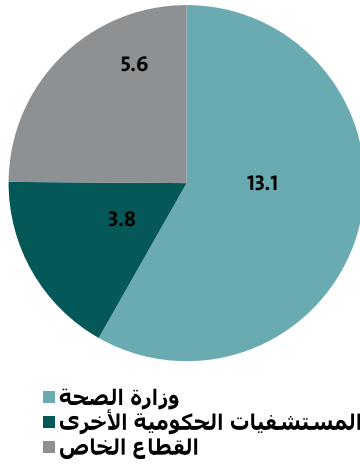


القطاع الصحي

كان الانتشار السريع للوباء في إيطاليا علامة تحذير للعالم أجمع، مما دفع المملكة إلى اتخاذ العديد من الاحتياطات لمواجهة الفيروس. ومع ذلك، فإنه نظرا لأن فيروس الكورونا يشكل خطرا أكبر على كبار السن والذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة (مثل مرض السكري وضغط الدم) فمن المتوقع أن يكون التأثير على المملكة قليل نسبيا حيث تبلغ نسبة من هم فوق ال 60 عاما 5,5% فقط من التعداد الإجمالي للسكان.

على الرغم من استفادة القطاع الصحي من انتشار الأوبئة والفيروسات، فإنه ليس هذا هو الحال بالنسبة لانتشار فيروس الكورونا وتوقع أن يكون لانتشار الفيروس تأثيرا محدودا على الأداء المالي لقطاع الصحة.

عدد الأسرة لكل 10,000 شخص

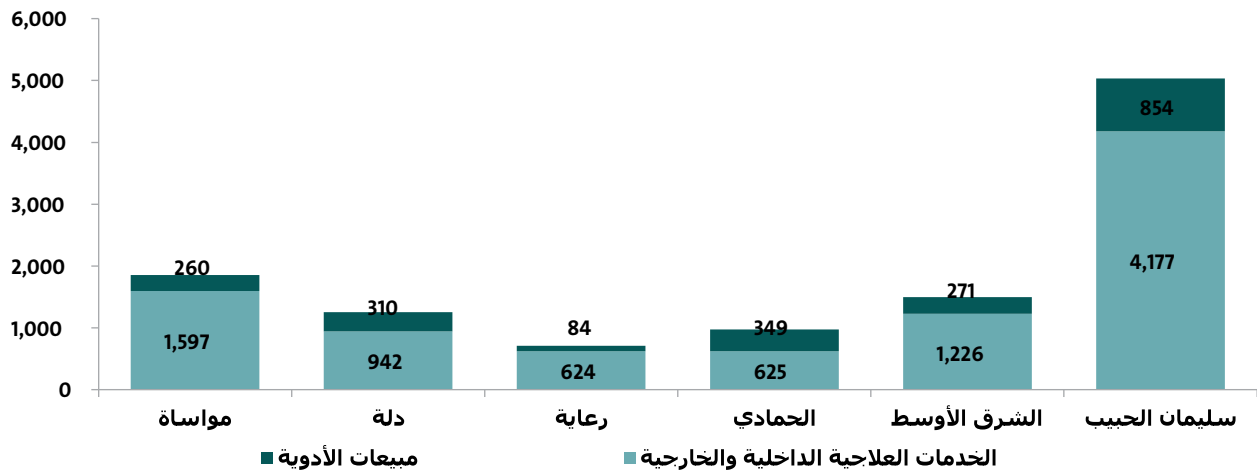


يرجع ذلك إلى حقيقة أن علاج فيروس الكورونا لم يتم اكتشافه بعد. ولذلك لن يتمكن القطاع الصحي من الاستفادة من بيع الأدوية المضادة للفيروسات. الفرصة الوحيدة للشركات العاملة في هذا القطاع هي زيادة إنتاجها من القفازات الطبية والأقنعة والأدوية، مما يساعد على منع انتشار الفيروس. لذلك، نتوقع تحسنا طفيفا في إيرادات قسم المستحضرات الصيدلانية من بيع الأدوية خلال النصف الأول من عام 2020. تجدر الإشارة إلى أن مبيعات المستحضرات الصيدلانية مثلت 18,8% من إجمالي الإيرادات للقطاع في عام 2019.

علاوة على ذلك (كما نصحت وزارة الصحة السعودية) ينصح المرضى الذين يعانون من الأعراض بعزل أنفسهم وتجنب زيارة المستشفيات لتجنب انتشار الفيروس. وبناء على ذلك، يتوقع من المرضى بشكل عام تأجيل زيارتهم إلى العيادات الخارجية كإجراء وقائي. ونتوقع تباطؤا نسبيا في أداء خدمات العيادات الخارجية خلال النصف الأول من عام 2020.

مليون ريال سعودي

اجمالي إيرادات القطاع الصحي

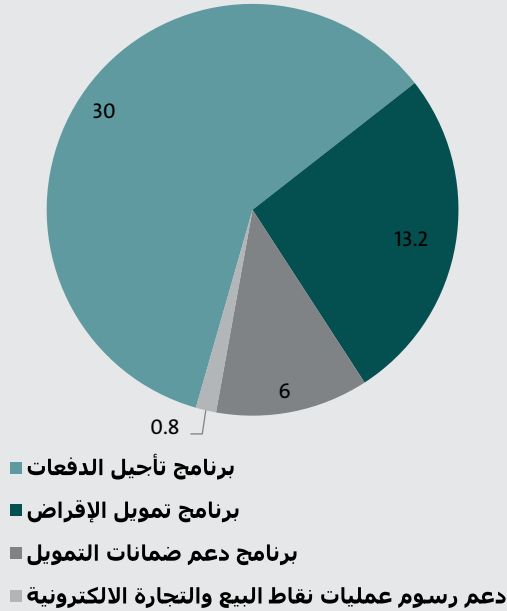


قطاع البنوك

حتى الآن، لم يتأثر الأداء المالي للقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية بتفشي فيروس كورونا. تظل المؤشرات المالية للقطاع بأكملها قوية ومستقرة. على سبيل المثال، وصلت نسبة كفاية رأس المال (معدل النمو السنوي المركب) إلى 19,4 ٪، في حين أن النسبة المطلوبة وفقا لـ (بازل 3) لا تقل عن 10,5 ٪.

ومع ذلك، في وقت التباطؤ الشديد في الاقتصاد، يعتمد الاقتصاد السعودي على مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) لتعزيز الاستقرار المالي ودعم نمو القطاع الخاص في إطار دعم جهود الدولة لمحاربة فيروس كورونا والحد منه. أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن تخفيض معدلات الريبو والريبو العكسي بمقدار 50 و 75 نقطة أساس على التوالي. وبذلك وصل معدل الريبو إلى 100 نقطة أساس، بينما بلغ معدل الريبو العكسي 50 نقطة أساس. جاء قرار مؤسسة النقد العربي السعودي بعد إعلان البنك الفيدرالي الأمريكي تخفيض سعر الفائدة بين صفر و 25 نقطة أساس، وهو نفس السعر الذي تم تحديده خلال الأزمة المالية لعام 2008.

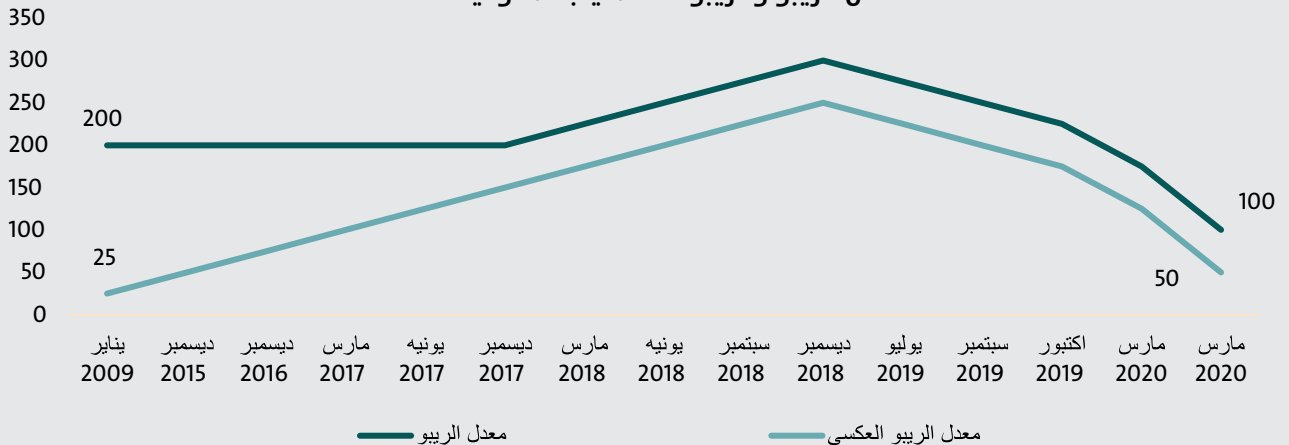
برنامج ساما 50 مليار ريال سعودي



علاوة على ذلك، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن دعمها للقطاع الخاص، وخاصة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 13,3 مليار دولار أمريكي (50 مليار ريال سعودي) لمواجهة الآثار الاقتصادية المتوقعة بسبب فيروس كورونا. كما خصصت 800 مليون ريال سعودي لصالح جميع المتاجر ومرافق القطاع الخاص لدعم معاملات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية. وأخيرا، تعمل المؤسسة حاليا على التنسيق مع البنوك لتسهيل المدفوعات للشركات التي تأثرت سلبا باتخاذ الإجراءات الاحترازية في المملكة.

بسبب التطورات السلبية للجائحة وتأثيرها على الاقتصاد، هناك احتمال كبير لعدم قدرة القطاع الخاص على الوفاء بالتزاماته تجاه البنوك، مما سيؤثر سلبا على سيولة البنوك، ويزيد من نسبة القروض المتعثرة. ومع ذلك، فإنه نظرا لمعدل النمو السنوي المركب وجهود الحكومة لتحفيز الاقتصاد، فإن جميع البنوك في المملكة العربية السعودية لديها القدرة على امتصاص الصدمات في القطاع المصرفي.

معدل الريبو والريبو العكسي بالسعودية



مرحلة التعافي (ما بعد فيروس الكورونا)

لا تزال مدة وجود فيروس الكورونا غير معروفة، ومع ذلك فإن تأثير الوباء الحالي مؤكد حيث أنه يدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود. كلما طالت فترة التعليق الاقتصادي، كلما كان التعافي أكثر صعوبة لجميع القطاعات، حيث ستقل إيرادات الشركات بشكل أسرع من مثيلتها في خفض تكاليفها.

في حين أن انتعاش القطاع سيختلف اعتماداً على نوع الصناعات التي يستلزمها كل قطاع، فلا شك في أن الوضع الحالي سيعيد توجيه تفاعل المستهلك بشكل دائم مع الاقتصاد، مما يشكل تحولا غير مسبق في الطلب وهو ما سيؤثر حتماً على جميع القطاعات.

ان الحكومات والبنوك المركزية تعمل جاهدة على التخفيف من التداعيات الاقتصادية للوباء من خلال حزم الدعم المالي والنقدي التي تبلغ قيمتها عدة تريليونات من الدولارات لمنع التخلف عن سداد الديون والإفلاس وفقدان الوظائف. ومع ذلك، فإن الطبيعة غير المسبوقة لهذا الركود تجعل الاستجابة الفورية للأسواق لهذه السياسات معقدة. فبدلاً من إنفاق المال لجعل الناس يعملون ويستهلكون مرة أخرى، تحتاج البلدان إلى تحفيز العمال غير الأساسيين للبقاء في المنزل لأن احتواء الانتشار (في هذه المرحلة) هو الطريقة الوحيدة لإنقاذ الاقتصاد بشكل فعال.

ومع ذلك، بعد أن يهدأ الحجر الصحي القسري في جميع أنحاء العالم ويتم إيجاد علاج، سيكون انتعاش القطاعات تدريجياً ولكن هناك بعض القطاعات والتي سترتد بشكل أسرع من غيرها.

قطاع الطاقة:

هو العمود الفقري للاقتصاد، مع استثناءات المزيد من المصانع للعمليات والمطارات مفتوحة للسفر، سوف ينتعش الطلب على النفط مما يدعم بشكل كبير انتعاش قطاع الطاقة. ومع ذلك، نظراً للوضع الحالي لاستمرار تصعيدات فيروس الكورونا (مما يعكس استمرار انخفاض الطلب على النفط)، هذا إلى جانب احتمال انخفاض اتفاق خفض الإنتاج قبل يونيو (عندما تتم إعادة جدولة أوبك للاجتماع)، فمن المتوقع أن يواجه قطاع النفط تحديات كبيرة مستقبلاً، والتي قد تستغرق سنوات للتعافي منها.

قطاع الخدمات الاستهلاكية:

من غير المحتمل أنه بمجرد رفع حظر السفر سيستأنف الأشخاص خطط السفر تلقائياً. لذلك، من غير المتوقع أن يرتفع الطلب على الضيافة مباشرة بعد انتهاء فترة الحجر الصحي. ان فقد الكثير من الناس وظائفهم وتخزينهم للمواد الغذائية خلال انتشار الوباء (مما سيتسبب في ضغط على الوضع المالي للأفراد) مما اجبرهم على خفض نفقات الترفيه الخاصة بهم. ومع ذلك، بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية تعتمد بشكل كبير على السياحة الدينية (والتي تعتبر مصدر إيرادات مهم لقطاع الضيافة في المملكة) حيث سيكون السياح الدينيون حريصين على استئناف خططهم للعمرة بمجرد السماح لهم بذلك.

قطاع الأغذية والبيع بالتجزئة:

استفاد قطاع إنتاج الأغذية وتجارة التجزئة من الذعر الشرائي وتخزين الأغذية خلال جائحة فيروس الكورونا، وهو ما سيعمل على دعم أرقام إيرادات و صافي الأرباح للشركات عندما يعود الطلب إلى فترة ما قبل انتشار الوباء. من ناحية أخرى، لن تتمكن المطاعم من تعويض خسارة الطلب أثناء الوباء، ولكن من المتوقع أن يتعافى الطلب بشكل كبير بعد افتتاح مراكز التسوق مرة أخرى. من المرجح أن يكون بائعي التجزئة للسلع غير الضرورية (مثل الملابس والإلكترونيات) قادرين على تعويض ضعف الطلب أثناء انتشار الوباء، ولكن الأهم من ذلك هو أنه من المتوقع أن يحول تجار التجزئة تركيزهم على التوسع إلى الاستثمار في البنية التحتية للتسوق عبر الإنترنت، كما كان تجار التجزئة الذين لديهم منصات قوية للتجارة الإلكترونية أكثر مرونة والاقبل تأثراً في وقت ضعف الطلب.

مرحلة التعافي (ما بعد فيروس الكورونا)

قطاع العقارات:

إن انتعاش بعض القطاعات العقارية الضمنية يعتمد بشدة على مدة وجود الوباء. ومن المتوقع أن تتعافى الشركات العقارية المتخمة بالعقارات التجارية بشكل أبطأ نسبياً من الشركات التي تركز على عقارات الضيافة. ومع ذلك فقد يؤدي إغلاق المتاجر لفترات طويلة إلى خسائر فادحة بسبب إنهاء عقود الايجارات الخاصة بعقارات صناديق الاستثمار العقاري.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن الطلب على العقارات المكتبية قد لا يتأثر على المدى القصير بسبب طبيعة عقودها طويلة الأجل، فمن المتوقع حدوث تحول في نوعية المكاتب المطلوبة. ومن الجدير بالذكر أن برامج التحفيز التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتعثرة يجب أن تساعد أيضاً في مرونة وتحسن قطاع المكاتب. من المتوقع أن يتعرض القطاع السكني لمخاطر منخفضة نسبياً على المدى القصير، ولكن إذا استمرت الأزمة فقد يؤدي انخفاض الطلب من المقيمين بالمملكة إلى ترك فجوة في السوق يصعب التعافي منها.

قطاع الرعاية الصحية:

يعتمد التعافي في قطاع الرعاية الصحية بشكل كبير على اكتشاف علاج لفيروس الكورونا. نتوقع أن يكون علاج الفيروس مفيداً بشكل كبير للقطاع من حيث مبيعات الأدوية.

القطاع المصرفي:

لأن القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية خاضع لقوانين صارمة، فإنه حتى بعد احتواء الفيروس وانتعاش الأعمال التجارية من المتوقع أن تستمر مخاطر الهبوط في القطاع المصرفي. إن الأداء المالي للقطاع المصرفي مرتبط بأسعار الفائدة في الاقتصاد، والتي من المتوقع أن تستمر عند مستوياتها المنخفضة على المدى القصير حتى يتم استعادة الاستقرار الاقتصادي.

المؤشر	القيمة
معدل فائدة البنك الفيدرالي الأمريكي	25 نقطة أساس
معدل الربو السعودي	75 نقطة أساس
معدل التضخم السعودي (ابريل)	1.7 %
مؤشر مديري المشتريات الصناعي (مارس)	42.4
اجمالي الناتج المحلي العالمي (النصف الأول 2020 تقديري)	7.0 %

إخلاء المسؤولية:

المواد والتقارير المنشورة هي لغرض المعلومات العامة فقط، ولا ينبغي اعتبارها توصية لشراء أو بيع أي ورقة مالية، علما انه قد تم استخلاص هذه المعلومات من مصادر يعتقد انها موثوقة، وقد بذلت شركة الإنماء للاستثمار أقصى جهد للتأكد من ان محتوى المعلومات المذكورة صحيحة ودقيقة، ومع ذلك شركة الإنماء للاستثمار لا تضمن ولا تتعهد بان هذه المعلومات كاملة وخالية من الاخطاء. شركة الإنماء للاستثمار لا تضمن اداء أي استثمار وان عوائد الاوراق المالية في حال وجودها من الممكن ان تتذبذب، وجميع الاستثمارات عرضة لمخاطر الخسارة او احتماليها و قد يؤدي ذلك الى استقطاع جزء او كامل راس المال المستثمر لدفع تلك العوائد، و عليه من الممكن ان تكون المبالغ المستردة من راس المال المستثمر اقل او قد لا يكون هنالك مبالغ مستردة لراس المال المستثمر، وهنالك اوراق مالية غير قابلة للتحويل الفوري الى سيولة، كما ان بعض الاوراق المالية تتعامل بالعملة الاجنبية، و قد ينتج عن التغيرات في اسعار هذه العملات تأثيرات ايجابية او سلبية على قيمة الورقة المالية. ان أي تقييم لأداء استثمار سابق ليس مؤشرا او ضمانا للأداء المستقبلي، ولا تضمن الشركة بأن هذا الأداء سيتكرر أو سيكون مماثلاً في المستقبل، وهذه المنتجات قد لا تكون مناسبة لجميع المستثمرين، ولذلك يستحسن طلب مشورة متخصصة من مستشارك المالي والقانوني الخاص بك قبل الشروع بالاستثمار في الاوراق المالية. شركة الإنماء للاستثمار تقوم بنشاطات في مجال تمويل الشركات والوساطة المالية، ومن الممكن ان تقدم خدمات استثمارية او ان تكون قد قدمتها مسبقا خلال ال 12 شهر الماضية لإحدى الشركات التي تتعامل معها في الاوراق المالية، وقد تكون الشركة تملك أو يمكن أن تملك مركزاً استثمارياً، أو حصة في الأوراق المالية الوارد معلومات عنها في هذه المادة كما انه قد تنطبق بعض الرسوم والضرائب على بعض المنتجات والاوراق المالية. للحصول على الشروط والأحكام وللإطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بصناديق ومنتجات شركة الإنماء للاستثمار يرجى التكرم بزيارة الموقع الإلكتروني: [HTTP://WWW.ALINMAINVESTMENT.COM](http://www.alinmainvestment.com) تطبيق شروط وأحكام الصندوق برج العنود-2، الطابق رقم 20، طريق الملك فهد، منطقة العليا، ص.ب:55560 الرياض 11544 المملكة العربية السعودية. الإنماء للاستثمار (شركة مساهمة سعودية مقفلة) بموجب شهادة السجل التجاري رقم 1010269764 وترخيص هيئة السوق المالية رقم 37 - 09134

April

2020

800 441 3333

www.alinmainvestment.com

مرخصة من هيئة السوق المالية برقم 37-09134

الإئماء للاستثمار
alinma investment
شراكة مثمــــرة



IdealRatings®

أيديال ريتينجز، 50 شارع كالفورنيا، سان فرانسيسكو، كاليفورنيا 94105

المملكة العربية السعودية وسط جائحة فيروس الكورونا

1 ما هو فيروس الكورونا (COVID-19) ؟

إن فيروسات الكورونا هي عائلة من فيروسات مختلفة والتي يمكن أن تسبب الإصابة بنزلات البرد وفي بعض الحالات يمكن أن تسبب متلازمة الجهاز التنفسي الحادة (ومنها فيروس سارس). معظم حالات الإصابة بفيروس الكورونا لها أعراض شائعة بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وآلام الجسم والتعب الحلق وسيلان الأنف والسعال. في معظم الحالات تستمر هذه الأعراض لعدة أيام، ثم تختفي.

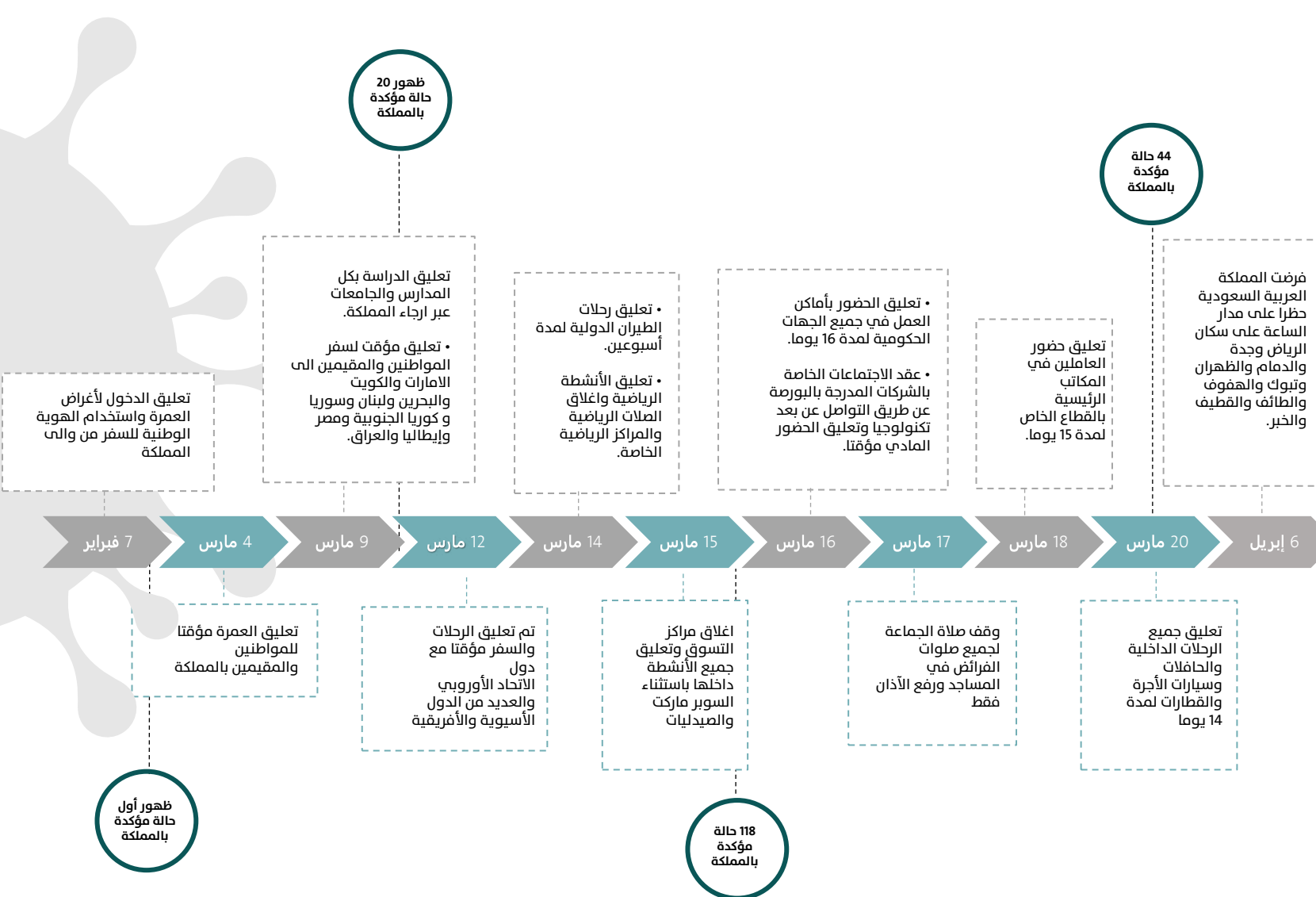
2 لماذا يمثل وباء فيروس الكورونا خطرا؟

يتسابق العلماء لفهم مرض فيروس الكورونا (COVID-19) والذي أصبح الآن وباء عالميا سريع الانتشار. وقد تجاوزت عدد الحالات المؤكدة الإصابة بالمرض مليون حالة في جميع أنحاء العالم. وينتقل الفيروس بسهولة أكبر بين البشر مقارنة بأقرب شبيه له (السارس) والذي كان المتسبب في تفشي أمراض خطيرة في عدد قليل من البلدان في عام 2003. وتسبب الفيروس التاجي في أمراض الجهاز التنفسي الحادة لحوالي 20 في المائة من المرضى وقتل أكثر من 3 في المائة من الحالات المؤكدة أصابتها

3 ما مدى انتشار الفيروس داخل المملكة العربية السعودية ؟

منذ ظهور الفيروس تم الكشف عن حالات مصابة بالفيروس في عدد من المناطق عبر أرجاء المملكة، حيث يتم تحديث موقع وزارة الصحة على الانترنت بشكل يومي بهذه الأرقام. وحتى الثامن من ابريل بلغ عدد الحالات المؤكدة في المملكة 2,795 شخصا مصابا و 615 حالة شفاء و 41 حالة وفاة

4 الجدول الزمني لقرارات الحكومة السعودية لاحتواء انتشار فيروس كورونا



5 أثر انتشار الوباء على الاقتصاد الكلي العالمي



6 آثار تداعيات انتشار فيروس الكورونا على القطاعات المختلفة بالمملكة



7 خطط الطوارئ الحكومية السعودية في ضوء انتشار وباء فيروس الكورونا



كلوية محفوفة لمؤسسة أيديال ريتينجز. لا يجوز لأي جزء من هذه المادة، (1) نسخها أو تصويرها أو نقلها بأي شكل من الأشكال بأي وسيلة (انت) 2) أعيد توزيعها دون موافقة مسبقة من أيديال ريتينجز. هذا التقرير تم إعداده عن طريق شركة أيديال ريتينجز استنادا إلى منهجية تصنيف الحكومة وأبحاث الاستثمار المسؤول ولا يتم استخدامه للحصول على مشورة مهنية محددة.